

شدد على ضرورة رص الصفوف خلف قيادتنا الحكيمة لحماية أمن الكويت واستقرارها

المبارك: سنكون على قدر المسؤولية لتحقيق الإنجازات

■ نثمن الثقة الغالية بتكليفي والإخوة الوزراء بحمل أمانة المسؤولية في هذه المرحلة الهامة من تاريخ الكويت



(تصوير: صالح محمد)

سمو بركة التحيّة على الحضور



سمو الأمير يوجه أعضاء السلطين بوضع مصلحة الكويت نصب أعينهم

ما سيشارك فيه القطاعان العام والخاص ولعل أهم هذه المشروعات محطة كهرباء الخبران ومشروع معالجة النفايات والمدن العمالية بجنوب الجهراء ومدينة جنوب الطلاع ومشروعات مطار الكويت والجامعة والمستشفيات.

وذلك مشروعات النفط مثل مصفاة الزور ومصانعها الملحقة ومشروع الوقود البيني وهي مشاريع عملاقة ستدفع الكويت للدخول بقوة في مجال البتروكيماويات وستزيد القيمة المضافة لثرواتها.

هذا إلى جانب مشروعات القوانين ذات الصلة والتي تأمل أن يتم إنجازها بالتعاون مع مجلسكم الموقر بالسرعة.

الأخوة أعضاء المجلس الموقر إن تحديات المستقبل كبيرة لوضع الكويت في مصاف دول العالم على المؤشرات الدولية وأهمها التحديات في إعادة الهيكلة المالية العامة للدولة وتنويع القاعدة الإنتاجية وتفعيل الإجراءات الداعمة لمسار الإصلاح المالي والاقتصادي.

كما أن تركيز الجهود خلال الفترة القادمة لتطوير رأس المال البشري بتوجيه التعليم لتلبية احتياجات التنمية وتنفيذ مشروعات تطبيقات الحكومة الإلكترونية سيققق مبرودا سريعا في زيادة مستوى الشفافية وسرعة إنجاز المعاملات وبالتالي

(98) من الدستور سوف تتقدم الحكومة لمجلسكم الموقر في القريب العاجل ببرنامج عملها فور الانتهاء من إعداده ويستهدف هذا البرنامج إيجاد معالجة جذرية لأهم المشكلات التي تشغلنا جميعا وإيجاد الحلول الناجعة لها وليسمح لي مجلسكم الموقر بأن استعرض أمام حضراتكم بعض ملامح ما تطلع الحكومة إلى إنجازها ضمن برنامجها الذي سوف تتقدم به.

وباتي في مقدمتها استكمال تنفيذ الخطة الخمسية الثانية (2015/2016 - 2019/2020) وما تضمنته من مشروعات استراتيجية محفزة للنمو الاقتصادي ومشاركة القطاع الخاص فيها وجاذبة للاستثمار الأجنبي منها ما ستقتضيه جهات حكومية بمفردها ومنها

تعزيز العلاقة الإيجابية مع مجلس الأمة الموقر في إطار نهج يسمح بوضع صيغة توافقية للارتقاء إلى مستوى المسؤولية الملقاة على عاتقنا لتحقيق المأمول من الغايات والتطلعات على مختلف الأصعدة والمجالات من خلال حسن التعاون بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في إطار أحكام الدستور واللائحة الداخلية لمجلسكم الموقر والأعراف البرلمانية السليمة والحكومة من خلال حسن التعاون بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في إطار أحكام الدستور واللائحة الداخلية لمجلسكم الموقر والأعراف البرلمانية السليمة والحكومة من خلال حسن التعاون بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في إطار أحكام الدستور واللائحة الداخلية لمجلسكم الموقر والأعراف البرلمانية السليمة والحكومة

في هذه المرحلة الهامة من تاريخ الكويت الغالية كما أكر التهنئة لأخوة الأفاضل أعضاء مجلس الأمة الموقر على قدر المسؤولية العظيمة لفوزهم بثقة أبناء الأمة وتكليفهم بحمل مسؤولية رعاية مصالح الوطن وتحقيق تطلعاته. ولا شك أن توجيهاتكم السديدة يا صاحب السمو ونصائحكم الغالية التي استمعنا إليها بكل جدية واهتمام مقدرين لها واعين لضمونها ستكون بعون الله على قدر المسؤولية العظيمة لتنفيذ هذه التوجيهات والنصائح الغالية لتحقيق التطلعات والإنجازات المشهورة ومواجهة التحديات الجسام لدفع عجلة الإصلاح والتطوير.

في إطار أحكام الدستور واللائحة الداخلية لمجلس الأمة والأعراف البرلمانية السليمة. وأضاف أن الحكومة تتطلع بكل الأمل والتفاؤل والثقة الواجبة إلى مجلس الأمة الموقر لترسيخ التعاون البناء والتفاعل الإيجابي من أجل النهوض بوطننا الغالي والارتقاء به إلى المكانة التي يستحقها ونحن قادرون على تحقيق ذلك.

وقال سموه إن «الحكومة حرصت وتحرص دائما على تعزيز العلاقة الإيجابية مع مجلس الأمة في إطار نهج يسمح بوضع صيغة توافقية للارتقاء إلى مستوى المسؤولية الملقاة على عاتقنا لتحقيق المأمول من الغايات والتطلعات على مختلف الأصعدة والمجالات من خلال حسن التعاون بين السلطين التشريعية والتنفيذية

وتحسين الخدمات العامة كالصحة والإسكان والبنى التحتية وقبل كل ذلك ضرورة مراجعة مناهج وأساليب التعليم وتحديثها بما يواكب التطورات التي يشهدها العالم. إخواني وأبنائي..إننا على إيمان ثابت بأن الكويت التي تجاوزت المحن والشدائد على مر الزمن قادرة بعون الله وقزعة أهلها الأوفياء على مواجهة كل التحديات والمخاطر وقيادة المسيرة إلى بر الأمان.

الذي قامت به المملكة من أجل نصرة الحق الكويتي ومؤكدا على الدور المشهود الذي تضطلع به بقيادة الملك سلمان في تعزيز مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتكريس الأمن والسلام والأزدهار في المنطقة.

الأخوة رئيس وأعضاء المجلس.. المحترمين لا شك بأن التنمية المستدامة هي هدفنا الأول وغايتنا الاسمي في الحاضر والمستقبل وهي التحدي الدائم الذي يقرر مصير بلدنا ومجتمعنا. إن أولوية قضايا الأمن والإصلاح المالي الاقتصادي ومواجهة آفة الفساد بلا هوادة لا يعني أبدا شيئا أو إغفال ما يعانيه وطننا من علل وما يوهن مجتمعنا من أمراض مزمنة مما يستدعي وضع برامج وخطط علمية مدروسة بعيدة المدى لعلاجها والقضاء عليها وإنقاذ الوطن والمجتمع من شرورها وفي مقدمة ذلك ضرورة تطوير وزيادة الاهتمام برعاية الشباب والاستثمار إليهم ومشاركتهم وتربيتهم على الاعتدال وتحصينهم ضد التطرف والفكر المنحرف وتنقيتهم على قبول الاختلاف والراي الآخر وتعدد وجهات النظر وتعزيز روح التعاون والعمل الجماعي ويجب فتح أبواب المستقبل أمام الشباب وإيجاد فرص عمل حقيقية لعشرات الآلاف الذين يدخلون سوق العمل كل عام. وهناك أيضا تطوير



المبارك تعهد بالتطبيق الكامل للتوجيهات السامية



سمو الشيخ جابر المبارك يلقي كلمة الحكومة